علاوة الأولاد إلى 75 ديناراً

5 نواب يقترحون زيادة العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية بنسبة 35 %

أعلن 5 نواب عن تقدمهم بالاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 1992 .

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به النواب فارس العتيبي وعيسى الكندري وماجد المطيري وخالد العتيبي وثامر السويط بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة.

مادة أولى:يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (1) النص الآتي: يمنح الكويتيون العاملون في الدولة زيادة في رواتبهم الشهرية وذلك وفقا لما يلي ((- -الخاضعون لقانون ونظام الخدمة المدنية تكون زيادة رواتبهم في العلاوة الاجتماعية ، بحيث تعادل هذه الزيادة نسبة 35% (خمسة وثلاثين في المائة) من أول مربوط الدرجة المقابلة لكل فئة من فئات هذه العلاوة على أن يجبر الكسر إلى واحد صحيح.

-الخاضعون لأنظمة وظيفية خاصة تكون زيادة رواتبهم في العلاوة الاجتماعية بحيث تعادل هذه الزيادة مبلغ الزيادة التي يحصل عليها نظراؤهم من الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية.

- -الخاضعون لقوانين أو أنظمة وظيفة خاصة ولا يتقاضون العلاوة الاجتماعية تكون الزيادة بالنسبة لهم في الراتب الأساسي بنسبة 35% منه ، وبما لا يجاوز مبلغ الزيادة التي يحصل عليها نظراؤهم من الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية -إن وجدوا-).

مادة ثانية:يستبدل بنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 1992 النص الآتي:

تصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة عن أولادهم بواقع خمسة وسبعين دينارا شهريا عن كل ولد، ويصدر ديوان الموظفين الضوابط اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة والمادة السابقة.

مادة ثالثة:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية.

تركيز نيابي على تحسين الوضع المعيشي للمواطنين

شدد على عدم القبول بحرمان المواطن الكويتي من حقوقه الدستورية بسببها

فهاد: أزمة القيود الأمنية في طريقها إلى الحل

زيادة العلاوة الاجتماعية للاولاد لتصبح 80 ديناراً وبدل الإيجار تخفيفا للأعباء عن الأسر الكويتية

تقدمنا بمقترح نقل تبعية الجهاز المركزي إلى «الداخلية».. وآخر للحقوق المدنية والاجتماعية لـ«البدون»

هذه المرحلة حاسمة من تاريخ المجلس والشعب الكويتي لا يزال ينتظر الكثير والإنجاز لن يتحقق إلا بالتنسيق

عبدالله فهاد

طمأن النائب عبدالله فهاد «الشعب الكويتي بأن أزمة القيود الامنية في طريقها إلى الحل»، مشددا على عدم القبول بحرمان المواطن الكويتي من حقوقه الدستورية بسبب القيود الأمنية.

وقال فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، «قبل أسبوع تحدثت والنائبين سعود العصفور وأسامة الزيد مع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد بخصوص القيود الأمنية وبينا أن هذه القيود وهذا الوضع المختلق والظالم الذي مورس خلال السنوات الماضية يجب أن ينتهي، ووعد الوزير في ذلك الوقت بأنه سيشكل فريق قانوني ويعالج مثل تلك الاجراءات بعد أن ترفع له التقارير».

وأضاف، «نطمئن الشعب الكويتي بأن أزمة القيود الامنية في طريقها إلى الحل ولن نقبل في يوم من الايام حرمان المواطن من وظيفته وترقيته ومن السفر ومن حقوقه المنصوص عليها في الدستور لان قيدا أمنيا وضع عليه وعلى أسرته»، متابعا «نطمئن الشعب الكويتي أن هذا الملف تحديدا تحت متابعتنا ونعلم أن هناك مجهودات حقيقية تبذل في هذا الملف، وبإذن الله سيأتي اليوم الذي نبشر فيه أن هذا الملف أصبح من التاريخ».

إلى ذلك، قال فهاد أن «هذه المرحلة حاسمة من تاريخ المجلس، والشعب الكويتي لا يزال ينتظر الكثير»، مشددا أنه لن يتحقق الانجاز إلا من خلال التنسيق التام بين النواب.

وبين أن «المرحلة الحاسمة في هذا المجلس تتعلق في الأولويات وانضباطها وجعلها على المسار الصحيح في بوصلة تشريعية حقيقية تلامس احتياجات الناس وتطلعاتهم»، مبينا أن «الناس بقدر مافيهم من التفاؤل بهذا المجلس وهذه الحكومة بقدر ما سيكون فيها الغضب الكبير حال خذلان تطلعاتهم وآمالهم».

وأشار فهاد إلى تساؤل الناس عن الأولويات، قائلا أن «هذه المسؤولية يجب أن يتحملها كل نائب والحكومة في تقديم برنامج عمل حقيقي يقاس وله مدة زمنية ويمكن أن يوضع على الخط التشريعي وتكون أولويات حقيقية تلامس احتياجات الناس وينعكس على ما تفضل به سمو الأمير في خطابه السامي الذي تلاه نائب الأمير سمو ولي العهد»، داعيا إلى أن تكون هذه المسألة محط اهتمام النواب و رؤساء لجان.

وأضاف أن «تجميع الاولويات التشريعية وفق جدول زمني وفق ماهو منصوص عليه في اللائحة الداخلية هي من مهام لجنة الاولويات الثلاث وهي كلها مهام تنسيقية حتى توضع على الخط التشريعي لدور الانعقاد الحالي والبقية ستعرض على رئيس المجلس ومكتب المجلس حتى يتخذ القرار في شأنها».

وتابع «تقدمنا بمقترح بنقل وتبعية الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية إلى وزارة الداخلية كما تقدمنا بقانون الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية، وزيادة العلاوة الاجتماعية للاولاد لتصبح 80 دينار، وأخيرا تقدمنا بزيادة بدل الايجار تخفيفا للأعباء عن الأسر الكويتية»، مشيرا إلى أنها تأتي بناء على المرتكزات الستة التي تقدمنا فيها وهناك شق رقابي يتعلق بالصحة والتعليم سوف يمارس خلال الفترات المقبلة وسيلحقها حزم ستكون محط انظارنا ونهتم في المجتمع لتحقيق تطلعاته وآماله.

رئيس مجلس الأمة استقبل وفدا برلمانيا عمانيا

أحمد السعدون متوسطا أعضاء الوفد الزائر

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه أمس الخميس وفدا برلمانيا عمانيا برئاسة رئيس اللجنة التشريعية والقانونية بمجلس الشورى العماني ورئيس جمعية المحامين العمانية الدكتور محمد الزدجالي.

وذكرت شبكة "الدستور" الاخبارية في بيان لها أن اللقاء حضره عضو مجلس الشورى العماني ونائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين العمانية الدكتور حمد الربيعي وعضو مجلس الأمة مبارك الطشة وعضوة جمعية المحامين العمانية ريم الزدجالية.

كما حضر اللقاء رئيس جمعية المحامين الكويتية شريان الشريان ونائب رئيس الجمعية عدنان أبل وأمين سر الجمعية خالد السويفان وعضو الجمعية عبدالرحمن الطاحوس.

لترشيد الإنفاق الحكومي والمحافظة على المال العام

نواب يقترحون إلغاء «وحدة التأمين» والعودة إلى «الإدارة»

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون لإلغاء القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم وحدة التأمين.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به النواب شعيب شعبان وسعود العصفور ود.فلاح الهاجري ود.مبارك الطشه ود.خليل أبل بإلغاء وحدة التأمين وإعادة العمل بإدارة التأمين تحت اشراف وزارة التجارة والصناعة المدرجة ضمن هيكلها التنظيمي لتحقيق الترشيد في الإنفاق الحكومي والمحافظة على المال العام، ونصت مواده على ما يلي:

(مادة أولى):يلغى القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم وحدة ضالتأمين.

(مادة ثانية):يصدر مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المختص قراراً بالجهات التي ينتقل إليها الموظفون والعاملون بوحدة التأمين مع احتفاظهم بكافة حقوقهم ودرجاتهم الوظيفية.

(مادة ثالثة):يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة رابعة):على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

«تحسين بيئة الأعمال» البرلمانية: أبوابنا مفتوحة لرواد الأعمال والعاملين في القطاع الخاص

عبدالوهاب العيسى

قال رئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية عبدالوهاب العيسى إن «مجلس الأمة فتح أبوابه لرواد الأعمال والعاملين في القطاع الخاص بعد عقود من إغلاقه في وجه هذه الفئة وعبر نافذة لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة، والتي من خلالها دعيناهم لسماع مشاكلهم وهمومهم وتبني أفكارهم ومقترحاتهم».

اقتراح نيابي برفع كادر الأخصائيين الاجتماعيين وتفعيل دورهم وتشجيع الكويتيين للانخراط في هذه الوظيفة

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون في شأن الأخصائيين الاجتماعيين بالمراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به النواب محمد هايف ود. محمد الحويلة وحمد العبيد ومبارك الطشة وفارس العتيبي بإنشاء قسم للأخصائيين الاجتماعيين يشرف عليه رئيس من ذوي الاختصاص في المدارس والمعاهد الدينية ورياض الأطفال ورفع كادر الأخصائيين الاجتماعيين وزيادة رواتبهم وتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المدارس الحكومية والخاصة وتشجيع الكويتيين للانخراط بهذه الوظيفة.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

(مادة 1) "ينشأ في كل مدرسة من مدارس دولة الكويت الحكومية وكل معهد من المعاهد الدينية وكل روضة من رياض الأطفال قسم للأخصائيين الاجتماعيين يشرف عليه رئيس من ذوي الاختصاص ويعمل فيه عدد مناسب من الأخصائيين الاجتماعيين الكويتيين.

(مادة 2):يخصّص لكل طلاب مستوى دراسي في المراحل التعليمية الثلاث في جميع مدارس دولة الكويت الحكومية والمعاهد الدينية ورياض الأطفال أخصائي اجتماعي يشرف عليهم.

(مادة 3):يكون لكل طالب في ملفه التعليمي استمارة خاصّة بالحالة الاجتماعية والنفسية والسلوكية له يتم متابعتها من الأخصائي الاجتماعي.

(مادة 4):تتحدّد مهام الأخصائي الاجتماعي بما يلي:

أ- مساعدة الطلاب الذين يعانون من مشكلات تعوق من استفادتهم من البرامج والخدمات المدرسية.

ب- معالجة الحالات التي لها تأثير مباشر على تحقيق الوظيفة الاجتماعية للمدرسة كالغياب المتكرر والتأخر في الصباح والهروب من المدرسة والتمارض وغيرها.

ج- بحث الحالات التي تحتاج إلى معونات اقتصادية.

د- بحث المشكلات الاجتماعية والنفسية والدينية والسلوكية والأخلاقية والتعليمية والصحية.

هـ- تحويل الحالات التي تعجز إمكانات المدرسة عن علاجها إلى الهيئات والمؤسسات والتنظيمات المختصة ومتابعتها.

و- تقديم التوجيه والإرشاد والمعونة في المواقف السريعة التي يستقبلها الأخصائي الاجتماعي.

ز- رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين والمتأخرين دراسياً والحالات الصحية والمستحقين للمعونة.

ح - تدوين كل الملاحظات والإجراءات في استمارة الطالب الاجتماعية.

(مادة 5):تحدد المستويات الوظيفية للأخصائيين الاجتماعيين المشمولين بهذا القانون وشروط شغلها ومكافآتهم المالية وفقاً للجدول المرفق بهذا القانون.

(مادة 6):يُصدر وزير التربية القرارات التنفيذية اللازمة لهذا القانون.

(مادة7):ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وعلى رئيس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذه ويلغى كل نص يخالفه.